الأمم المتحدة

A/70/354–S/2015/677



Distr.: General
1 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السبعون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٩. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمينُ العام عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظاتِ الأمين العام عن الحالة الراهنة التي يمر بها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وعن الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدُماً بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥.

* A/70/150.

150915 150915 15-14704 (A)





أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٩.

٢ - في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار المذكور آنفا:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ٢٣/٦٩ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في دورتها التاسعة والستين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”إن الفقرة ٢٤ من القرار تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ولكي أفيّ بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا التفضل بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

”وإنني، إذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة بمراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ١ ٥٠٠ كلمة“.

٣ - ولم يرد حتى ١ أيلول/سبتمبر أيّ رد على هذا الطلب.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥ وجهتُها إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، إطْلاعي على مواقفها بشأن أي خطوات تتخذها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. ووَرد حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ ردان من كل من إسرائيل ودولة فلسطين.

٥ - وكان نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ التي وردت من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”يشكل القرار المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ مساهمة طويلة الأمد من قبل الجمعية العامة نحو إيجاد حل سلمي شامل وعادل لقضية فلسطين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يزال القرار يحظى بتأييد ساحق، مما يؤكد من جديد توافق الآراء عالميا على الدعوة إلى

انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين الذي يتمثل في إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافيا تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د -٣).

”ويجسد هذا التوافق في الآراء الموقفَ الذي طالما تبناه الفلسطينيون قيادةً وشعباً، منذ قبول الحلّ القائم على وجود دولتين قبولاً رسمياً في إعلان استقلال دولة فلسطين عام ١٩٨٨. إن هذه الصيغة التوفيقية الهامة القائمة على إنشاء دولة فلسطين على نسبة ٢٢ في المائة فقط من أراضي وطننا التاريخي والتي اعتمدناها رغبةً منّا في استعادة حقوقنا وتحقيق حقنا في تقرير المصير ونيل حريتنا وإنهاء النزاع، لهي واحدة من أجرأ تجليات الالتزام الفلسطيني بالسلام. ومما يُدهش له أن هذا الالتزام قد صمَد في وجه المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني منذ صدور قرار التقسيم ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧ ثم وقوع مأساة النكبة في عام ١٩٤٨، وهي المظالم التي لا يزال شعبنا يعاني منها حتى يومنا هذا، ولا سيما اللاجئون الفلسطينيون.

”وفي هذا الصدد، نشدد على خطورة محنة اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون أكبر مشكلة لاجئين طال أمدها في العالم (٥,٣ ملايين شخص)، ويعانون معاناة هائلة تفاقمت في العام الماضي، على الرغم من استمرار المساعدات الإنسانية والحماية التي توفرها لهم باستمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منذ أن بدأت عملياتها قبل ٦٥ عاما. ويعزى ذلك إلى أثر الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الاعتداءات العسكرية والأزمة الإنسانية التي يتعرض لها قطاع غزة، وكان آخرها في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤؛ والحصار اللاإنساني المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧؛ والأنشطة الاستيطانية والتشريد القسري للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون، ولا سيما البدو في الضفة الغربية. وقد تدهورت حالة اللاجئين أيضا بسبب عدم الاستقرار في المنطقة، وبخاصة النزاع السوري، الأمر الذي ألحق الموت والدمار والتشريد باللاجئين الفلسطينيين، وبالمدنيين السوريين الذين يعانون أشد المعاناة، وأثر أيضا في المجتمعات المحلية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن، حيث فر الكثير من اللاجئين. كما تأثرت بأوجه العجز المالي في الأونروا الذي

لم يسبق له مثيل والذي إن لم يجر تداركه سيهدد الخدمات الحيوية التي تقدمها الوكالة، بما في ذلك تعليم ٥٠٠ ٠٠٠ طفل، وما تضطلع به من دور في تحقيق الاستقرار في هذا الوقت المحفوف بالمخاطر.

”وفي بداية فقرات منطوق القرار ٦٩/٢٣، يتكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، وهي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي من جميع جوانبها، وضرورة تكثيف الجهود من أجل تحقيق هذه الغاية. ومثلما يتضح من التأييد الذي حظي به القرار ٦٩/٢٣، فإن الآثار الخطيرة لهذا النزاع وعدم إمكانية استمرار هذه الحالة، وما يحمله السلام، على النقيض من ذلك، من ثمار كثيرة يجنيها الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل، هي حقائق مسلّم بها على نطاق واسع وقوة دافعة لهذه النداءات والجهود الجماعية من أجل السلام. ومع ذلك، تعمق في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المأزق السياسي بانهيار محادثات السلام التي تقودها أمريكا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بسبب تعليق إسرائيل للمفاوضات، وما تلاها من حرب إجرامية ضد غزة، مما فاقم الوضع الهش وألقى مزيدا من ظلال الشك على نواياها والتزامها بالسلام وبالحل القائم على وجود دولتين.

”وشهد العام استمرار فشل المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في الوفاء بالتزاماته إزاء معالجة الأزمة، وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، والإسهام في تحقيق السلام. وينعكس هذا الأمر بوجه خاص في عدم قيام مجلس الأمن باعتماد مشروع القرار (S/2014/916) الذي عرضه الأردن للتصويت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والذي يدعو، في جملة أمور، إلى تحقيق حل سلمي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي القائم منذ عام ١٩٦٧، ويحقق رؤية الدولتين في غضون إطار زمني لا يتجاوز ١٢ شهرا من تاريخ اتخاذ القرار. وقد أخفق المجلس، حتى كتابة هذه المذكرة، في الاستجابة لدعوات الوفاء بمسؤولياته تجاه البحث عن حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتستمر عرقلة الجهود المبذولة في هذا الصدد أو تأخيرها، بما في ذلك المبادرة التي قادتها فرنسا لإعادة تأكيد معايير السلام استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، ووضع إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي فضلا عن الرصد الدولي لتنفيذ اتفاق للسلام وتقديم الدعم له.

"ومع ذلك، نواصل دعوة المجلس إلى أداء ولايته بموجب الميثاق واعتماد قرار يستهدف الخروج من المأزق السياسي والتعجيل بتحقيق السلام والأمن ومواصلة التعاون مع جميع الجهود المبذولة من أجل هذا الهدف. وتحظى الأحكام الواردة في القرار ٦٩/٢٣ بالاحترام الكامل من جانب الحكومة الفلسطينية، التي تسعى بنشاط إلى تنفيذ ذلك القرار وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأخرى ذات الصلة في أعمالها، على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الداخلي. ويجري ذلك على الرغم من ضخامة التحديات الناشئة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر منذ ٤٨ سنة. ونسلم أيضا بضرورة الوحدة الفلسطينية في هذا الصدد، ونواصل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وتمكين حكومة التوافق الوطني من الوفاء بواجباتها، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية المغرضة لإحباط الوحدة وترسيخ الشقاق؛

"إن دولة فلسطين تحترم دائما التزاماتها وتعهداتها القانونية وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ونؤكد أن احترام القانون هو السبيل إلى حل النزاع، وقد تأكد هذا من جديد بوضوح بانضمام فلسطين في الآونة الأخيرة إلى معاهدات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الأساسية دون تحفظات، وكذلك إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي ممارسة حقوقها، فضلا عن التمسك بالتزاماتها في هذا الصدد. والانضمام إلى هذه المعاهدات، الذي حظي بترحيب المجتمع الدولي على نطاق واسع، يؤكد أيضا عزم فلسطين على استخدام جميع الوسائل السلمية والسياسية والقانونية وغير العنيفة من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

"والقانون الدولي هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل تمخّض المفاوضات المعقودة لتسوية قضايا الوضع النهائي، ألا وهي القدس واللاجئون الفلسطينيون والمستوطنات والحدود والأمن والسجناء والمياه، عن سلامٍ عادلٍ ومستدامٍ حقا. وقد تأكد من مرور العقود أنه لا يمكن أن تتحقق العدالة ولا السلام بالقوة العسكرية والأعمال غير القانونية وأنه لا يمكن إكراه شعب أبدا على التخلي عن حقوقه، بصرف النظر عما يفرض عليه من معاناة وإذلال. ولكن، للأسف، فإن إفلات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من العقاب الذي سُمح به منذ وقت طويل جدا، وعدم خضوعها للمساءلة عن الانتهاكات وجرائم الحرب التي ترتكبها، يفضي إلى إطالة أمد النزاع، ويقوض الجهود المبذولة لإحلال السلام، ويعرقل

التوصل إلى تسوية سلمية بما يعود بالضرر على شعبنا، ومنطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

''وفي العام الماضي، واصلت إسرائيل سياساتها وممارساتها غير القانونية وأعمال الاستفزاز والتحريض، التي لم تتوقف منذ بداية الاحتلال، أي منذ ما يقرب من نصف قرن مضى خلال جميع مراحل عملية السلام – من مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ حتى آخر جولة للمفاوضات عقدت تحت رعاية وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري بدعمٍ من أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين، الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، واللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية وسائر الدول المعنية من جميع أنحاء العالم – وما بعد ذلك التاريخ.

''وتشمل الانتهاكات الإسرائيلية، في جملة أمور، مواصلة حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تنطوي على مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وجدار الضم، والطرق الالتفافية المقصورة على الإسرائيليين وغير ذلك من الهياكل الأساسية ذات الصلة ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين، فضلا عن حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حرب عام ٢٠١٤ على غزة والغارات العسكرية اليومية في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين؛ وتدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية؛ والتشريد القسري للفلسطينيين، لا سيما العائلات البدوية؛ واستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه؛ وغارات الاعتقال اليومية، مما أدى إلى السجن والاحتجاز الإداري لأكثر من ٠٠٠ ٦ فلسطيني، يعانون حاليا من ظروف غير إنسانية وسوء المعاملة والتعذيب على يد المحتل؛ وسياسات مساعدة الإرهاب والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين والتحريض عليه، وتدمير الممتلكات، بما في ذلك الأراضي الزراعية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية؛ والحصار غير القانوني على قطاع غزة في عقاب جماعي لـ ١,٨ مليون فلسطيني هناك وخنق الاقتصاد وتدابير العقاب الجماعي الأخرى التي لا حصر لها ضد الشعب الفلسطيني، وكل ذلك في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى عام ٢٠٠٤ الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وفي انتهاك لأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

''وفي هذا الصدد، يجب أن نذكّر بالأثر الخطير للعدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث تسببت قوات الاحتلال في قتل وجرح الآلاف

من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وسببت دمارا غاشما وروعت وصدمت السكان كافة. والأثر الكارثي لهذا الهجوم الإسرائيلي الضاري على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل في غزة أكده العديد من تقارير الأمم المتحدة، بما فيها تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وتقرير مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام، وتقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح الذي لم تُذكر فيه إسرائيل خطأ ضمن قائمة منتهكي حقوق الطفل. وفي الواقع، خلُصت لجنة التحقيق إلى أن إسرائيل واصلت هجومها الضاري حتى بعد العلم في وقت مبكر بارتفاع أعداد الضحايا، وهو ما يدل على تعمّد المسؤولين الإسرائيليين إلحاق هذا الضرر، وهذه حقيقة أكدتها أيضا شهادات جنود إسرائيليين تلقوا تعليمات بقتل أي شخص يصادفونه في غزة.

”وعند وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، كانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد قتلت ٢ ٢٥١ فلسطينيا، معظمهم من المدنيين، منهم ٥٥١ طفلا و ٢٩٩ امرأة، وأصابت أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني، منهم ٣ ٥٤٠ امرأة و ٣ ٤٣٦ طفلا، بجروح بليغة جدا بسبب استعمال الأسلحة الفتاكة والمتفجرات ذات التأثير الواسع النطاق، إلى درجة أن ١٠ في المائة من المصابين سيعانون من الإعاقة مدى الحياة. وتعرض ما مجموعه ١٤٢ أسرة لمقتل ثلاثة أو أكثر من أفرادها في الاعتداءات الإسرائيلية، ولقيت ٨٩ أسرة كاملة حتفها. وقُتل أيضا ١١ من موظفي الأونروا، إضافة إلى ٢٣ عاملا في مجال الصحة. ولا يزال يسقط ضحايا بالآلاف في صفوف المدنيين بسبب الذخائر الإسرائيلية غير المنفجرة المخلفة في غزة.

”وشمل تدمير الممتلكات على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية إلحاق دمار وأضرار جسيمة بآلاف المنازل والمدارس ومؤسسات الأعمال التجارية والمستشفيات، ومرافق الأمم المتحدة، والبنية التحتية المدنية. وفي ذروة التراع، تشرد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، اتخذ معظمهم مأوى لهم في ٩٠ مدرسة من مدارس الأونروا حيث احتموا تحت علم الأمم المتحدة، وحيث قُتل رغم ذلك ٤٢ شخصا، من بينهم ١٦ طفلا، في غارات إسرائيلية على المدارس. وفي المجموع، دُمّر ١٢ ٦٢٠ مترلا دمارا تاما على يد قوات الاحتلال، ولحقت أضرار جسيمة بـ ٦ ٤٥٥ مترلا بحيث جعلتها غير صالحة للسكن، وتضرر أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مترل. وبعد مضيّ عام كامل، لم يُعَد بناء مترل واحد من المنازل التي دُمرت، وذلك

بسبب ما تفرضه إسرائيل من حصار وقيود، حيث لم يدخل غزة إلا أقل من ١ في المائة من مواد البناء اللازمة، وبسبب عدم كفاية التمويل المقدم من المانحين لأغراض إعادة الإعمار على الرغم من التعهدات السخية المعلنة في مؤتمر القاهرة. وما زال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى، وأغلبهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الإقامة مع أسر مضيفة أو في مساكن مؤقتة أو بين أنقاض بيوتهم.

''ولحقت أضرار بأكثر من ١٠٠ من منشآت الأمم المتحدة، وبـ ٧٥ مستشفى ومستوصفا، وبلغ عدد المدارس التي لحقتها أضرار أو دُمرت ٥٤٣ مدرسة، وهو أعلى عدد سُجل في العالم في عام ٢٠١٤؛ واستهدفت الغارات الإسرائيلية محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، وهو ما أدى إلى استمرار انقطاع التيار لفترات تراوحت من ١٢ إلى ١٦ ساعة في اليوم. ولحقت أضرار بثلاثة وستين مرفق مياه ودُمّر ٢٣ مرفقا آخر من مرافق المياه، مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه في منطقة لا يصلح ٩٠ في المائة من مياهها للاستهلاك الآدمي؛ وإجمالا، لحقت أضرار بشبكات مياه ونفايات تبلغ ٣٣ ٠٠٠ مترا، وبما نسبته ٢٧ في المائة من محطات الضخ. وبالإضافة إلى ذلك، دُمرت ٥٠٠ منشأة اقتصادية وصناعية، وهو ما يمثل ٦٠ في المائة من الطاقة الإنتاجية لغزة، مما أثر في ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ فرصة عمل، وفاقم مستوى الفقر، إضافة إلى فقدان سبل كسب الرزق بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويفوق معدّل البطالة في غزة الآن ٤٣ في المائة، بينما بلغت البطالة في صفوف الشباب مستوى مثيرا للقلق بوصولها إلى ٦٠ في المائة. ويسود انعدام الأمن الغذائي، حيث يعتمد ٨٠ في المائة من السكان على المعونات.

''وتُفاقم الأزمة الإنسانية الناشئة عن الحصار الإسرائيلي غير المشروع لغزة منذ ثماني سنوات حالة عدم أمن البشر واليأس الناجمة عن هذا العدوان الإسرائيلي. وأضرت هذه الأزمة الإنسانية بجميع جوانب الحياة، ونجمت عنها آثار اجتماعية واقتصادية، قصيرة وبعيدة المدى، تعرض المجتمع الفلسطيني للحرمان والتشويه. وكما هو معترف به عالميا، فإن هذا الوضع الجائر لا يُطاق وعرضة للانفجار، ويتطلب حلا عاجلا لمنع حدوث مزيد من التدهور وتفادي انطلاق حلقة جديدة من حلقات العنف.

''وبعد مرور عام على العدوان، لم تلتئم بعد الجراح الإنسانية والشروخ المادية التي أصابت غزة، والآمال في رفع هذا الظلم الشنيع وفي استعادة شعبنا لحقوقه

وكرامته آخذة في التبدّد. وأدى هذا الوضع المؤسف، مقترنا بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي لا تكل في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبقمع المدنيين الفلسطينيين وتحريض الحكومة الإسرائيلية والزعماء العسكريين والدينيين والمستوطنين المتطرفين، خاصة في ما يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة ومجمع المسجد الأقصى، إلى مفاقمة تأزم الحالة على الأرض، ورسخ المأزق السياسي، ودفع بنا بعيدا عن هدفنا وهو تحقيق السلام. ومن الواضح أن إسرائيل عندما بدأت شن هجومها في عام ٢٠١٤، وباعتبار الأعمال غير المشروعة المرتكبة منذئذ، وتصريحات القادة الإسرائيليين - بما في ذلك الملاحظات الاستفزازية المعادية لحل الدولتين التي أدلى بها رئيس الوزراء خلال انتخابات عام ٢٠١٥ - كانت تسعى إلى تبديد فرص السلام، وتصعيد قمعها للشعب الفلسطيني وتبديد أمله في إنهاء هذا الاحتلال القاسي وفي إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

”وليس من قبيل الصدفة بدء هذا العدوان الإسرائيلي في ظل تزايد الضغط على إسرائيل في إطار عملية السلام؛ والقبول الدولي لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية؛ والإدانة بالإجماع للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وحصار غزة؛ والدعوات المتزايدة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض جزاءات عليها. فالهجوم تكرار واضح للأزمات التي سبق لإسرائيل أن خلقتها لصرف الانتباه والتهرب من جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للتراع، بالاكتفاء بادعاء تشبثها بالسلام وهي تسعى جاهدة لتقويض حل الدولتين مستخفة كليا بالقانون الدولي ومزدرية المجتمع الدولي.

”ولهذا السبب - رغم النداءات العالمية بحل عادل قائم على دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتنازل التاريخي الذي قامت به القيادة الفلسطينية منذ أكثر من ربع قرن، ومضيّ أكثر من عقدين من المفاوضات، ومرور أكثر من ٤٨ عاما على اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) - لا يزال المأزق السياسي قائما ولا يزال السلام بعيد المنال. ولهذا السبب يظل القرار ٢٣/٦٩ دون تنفيذ. وهذه نتيجة مباشرة للسلوك الإسرائيلي غير القانوني والشرس الذي تواصل به إنكارَ الحقوق الفلسطينية، واحتلالَها غير المشروع ورفضها للسلام، وسوء النية، وعرقلة جميع المحاولات الرامية إلى العودة إلى المفاوضات على أساس معايير واضحة مكرسة في قرارات مجلس الأمن.

”وسعيا إلى منع تزايد تدهور الاستقرار ووقف المعاناة الإنسانية وإنقاذ فرص السلام، لفتت فلسطين مرارا الاهتمام الدولي إلى هذه الحالة الخطيرة، ودعت إلى اتخاذ إجراءات تتفق مع القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبموجب المسؤولية الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم إيجاد حل عادل لها من جميع الجوانب. ولا تزال القيادة الفلسطينية تصر على أن السلام العادل هو المخرج الوحيد من التراع وما يُسبّبه من عنف وحرمان وعدم استقرار، وترفض رفضا قاطعا المزاعم بأن ”الوقت الحاضر ليس الوقت المناسب“ للتوصل إلى حل. بل إن هذا الوقت قد تأخر كثيرا. ونحن نشهد عدم الاستقرار في فلسطين وفي جميع أنحاء المنطقة، لا يمكننا الاستمرار في إرجاء تحقيق السلام. زد على ذلك أن الشعب الفلسطيني لم يعد بإمكانه تأخير إعمال حقوق الإنسان الواجبة له، أو قبول تعليلات تطلب منه تحمل المزيد من الانتهاكات والمعاناة والإذلال، في حين تُسترضى السلطة القائمة بالاحتلال وتُهادن، دون حتى مساءلتها على أفظع ما ترتكبه من جرائم.

”وللأسف، ذهبت نداءاتنا وجهودنا سدى، ولا يزال مجلس الأمن على شلله، ويظل المجتمع الدولي غير قادر على مواجهة إفلات إسرائيل من العقاب مواجهة فعلية. ولذلك بات من المحتم على الجمعية العامة أكثر من أي وقت مضى أن تعمل بشجاعة على إيجاد حل لهذا التراع المأساوي الذي أُدرج في جدول أعمال المنظمة منذ إنشائها ومن المخجل أن يظل، مع ذلك، دون حل. وفيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، نشدد، هنا، على أهمية مبادرة السلام العربية وما تعد به من بدء حقبة جديدة من السلام والاستقرار والتعاون والعمل الجماعي في إطار أهدافنا ومشاكلنا المشتركة. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بأن تقابل هذه المبادرة التاريخية بمثلها.

”إن فلسطين تسعى إلى تحقيق السلام والتعايش مع إسرائيل، ولكن يجب أن يكون ذلك على أساس الحرية والعدل. وهو ما يقتضي الإنهاء التام للاحتلال الإسرائيلي، والسياسات الاستعمارية والعنصرية التي أذكت هذا الاحتلال على مدى خمسة عقود. فهذا السلام يجب أن يقوم في صلبه على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وليس على القوة العسكرية والعنف. وإيجاد حلول مؤقتة أو غيرها من المسكنات بغرض ”تهدئة“ الوضع أو التعامل معه لن يكون كافيا. فالأسباب الجذرية للتراع وقضاياه الأساسية يجب أن تُعالج وفقا للقانون الدولي.

''إن محنة الشعب الفلسطيني – من فلسطين المحتلة إلى مخيمات لاجئينا في المنطقة، وخصوصا في سوريا – أزمة وجودية تستدعي إيجاد حل عادل لها على وجه السرعة. وإننا ندعو الجمعية العامة إلى الوفاء بالمسؤوليات القانونية والسياسية والأخلاقية المرتبطة بهذه المسألة، ونوجه الدعوة نفسها إلى منظومة الأمم المتحدة برمتها والدول الأعضاء لتفي بمسؤولياتها. ونذكّر أيضا بالإعلانات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، وكان آخرها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبالالتزامات المرتبطة بذلك.

''ومجلس الأمن بالتحديد من واجبه الاهتمام بهذا النزاع الذي ما زال يهدد السلم والأمن الدوليين، ويجب عليه أن يعمل على وضع حد للاحتلال والنزاع بشكل نهائي وإحلال سلام عادل ودائم. وفي انتظار تحقيق ذلك، يجب العمل على تأمين حماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتأمينُ هذه الحماية واجب تخلت عنه السلطة القائمة بالاحتلال بقيامها عمدا ودون مبرر بإلحاق الضرر بالسكان، بل إنها المصدر المباشر لما يقاسيه هؤلاء من انعدام الأمن ومن معاناة ووهن.

''ويجب ترسيخ أسس السلام قبل أن تضيع منا هذه الفرصة، ويدخل حل الدولتين بين طيات التاريخ. ويجب أن تتوفر الإرادة السياسية لإرغام إسرائيل على وقف جميع سياساتها وتدابيرها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الامتثال لالتزاماتها القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من المحاسبة على الجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. فالسلام والمحاسبة أمران لا يستبعد أحدهما الآخر؛ وتحقيق كليهما ممكن وضروري، لأن الإفلات من العقاب سيعرقل دائما إحلال السلام، ولا يمكن للسلام أن يتحقق دون إنصاف.

''ونؤكد أيضا على الرأي السائد عالميا ومفاده أن عدم التوصل إلى حل عادل للنزاع والاستمرار في إنكار الحقوق الفلسطينية، بما فيها أخذ فلسطين مكانتها الشرعية في المجتمع الدولي، قوّض بشكل بالغ القانون الدولي والنظام الدولي، بما في ذلك مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني، وبرغم الإخفاقات والنكسات، لا يزال يتطلع إلى الأمم المتحدة، وجمعيتها العامة الديمقراطية في مقدمتها، مناشدا أن تعمل بضمير على إحلال السلام والوفاء بالعهد الذي قُطع منذ أكثر من ٦٧ سنة للشعب الفلسطيني بشأن حقوقه غير القابلة للتصرف، وبشأن تقرير مصيره في المقام الأول. وتظل الحكومة

الفلسطينية، من جانبها، على استعداد لتحقيق السلام، استنادا إلى الأسس الراسخة، وستواصل التعاون مع جميع الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، وذلك انطلاقا من إيمانها بسيادة القانون وتصميمها على التوصل إلى حل عادل يحقق الاستقلال لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن للشعب الفلسطيني، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين، حقوقَه غير القابلة للتصرف، ويحقق السلام والأمن والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

”ونحن في مفترق طرق سيحدد ما إذا كان الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ سيصبح حقيقة أم سيؤول إلى زوال. ولكي يُحرز تقدم حقيقي، لا بد من التصدي بجدية للأزمة على الأرض وللأسباب الجذرية لهذا النزاع. ومن شأن احترام القرار ٦٩/٢٣ وجميع القرارات ذات الصلة أن يعزز آفاق إحلال السلام. غير أنه إذا استمرت إسرائيل في تعنتها، فإن جهود السلام ستستمر في الفشل، وسيتعين علينا أن نواجه انتهاء الحل القائم على وجود دولتين وأن نبدأ جهودا جماعية جديدة - سياسية وقانونية وشعبية - سعيا إلى إيجاد حلول بديلة لرفع الظلم وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

”ونعرب عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها كل من الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنظومة الأمم المتحدة ككل دعما للحل السلمي ودعما للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للفلسطينيين. ونقر أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في التوعية بالحقوق الفلسطينية وبالحل العادل على الصعيد الدولي وتوفير الدعم اللازم في هذا الصدد. ونكرر كذلك الإعراب عن امتناننا للدعم القائم على المبادئ المقدم من جميع الدول المعنية ومن المجتمع المدني في شتى أرجاء العالم، ونحث على عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق الهدف الذي طال انتظاره، ألا وهو تحقيق الحرية والعدالة والكرامة للشعب الفلسطيني وإحلال السلام والأمن الدائمين في منطقتنا.“

٦ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”كما هو مبيّن في محضر الجلسة، فقد صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، مثلما فعلت إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في الماضي. وينضم القرار

٢٣/٦٩ إلى العديد من القرارات المنحازة إلى جانب واحد التي تتخذها الجمعية العامة سنويا وبشكل تلقائي، والتي لا تفضي سوى إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها جهة محايدة تعمل على النهوض بالسلام.

” إن دولة إسرائيل تسعى باستمرار إلى التوصل إلى تسوية سلمية للتراع مع الفلسطينيين وتوطيد السلام في المنطقة. فما فتئت إسرائيل تبرهن للمجتمع الدولي، مرة تلو مرة، على التزامها بإيجاد حل طويل الأجل للتراع. غير أن القرار ٢٣/٦٩ يتجاهل الخطوات التي خطتها إسرائيل وما زالت تخطوها من أجل إنهاء التراع.

”وفي الوقت ذاته، لا يتناول القرار ٢٣/٦٩ الحالة بموضوعية، بغضه الطرف عن دور الفلسطينيين، ولا سيما حماس، في زيادة الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي للتراع.

”ففي آب/أغسطس ٢٠٠٥، فكّكت إسرائيل مستوطناتها وأنهت وجودها العسكري في قطاع غزة وفكّت ارتباطها به. وعوض اغتنام هذه الفرصة لتحقيق التنمية، استغلت حماس غياب إسرائيل لشن هجمات إرهابية على المواطنين الإسرائيليين انطلاقا من غزة. وجرى تصعيد الأنشطة الإرهابية بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٦. ورغم انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، فقد واصلت حماس استهداف المدنيين الإسرائيليين بآلاف الصواريخ. واعتداءاتها غير المبررة تلك ليست نتيجة لجهود هدفها التماس الإنصاف في إطار مظالم مشروعة، كما يزعم البعض، بل هي نتاج للتوجه الأيديولوجي لحركة حماس.

”فحماس تنظيم يعادي السامية معاداة شديدة، ويدعو في ميثاقه المسلمين إلى قتل اليهود. وحماس لا تكرس جهودها لتخفيف محنة أهل غزة، بل إن هدفها الأول والأخير هو القضاء على إسرائيل، أيا كانت التكلفة التي يتحملها السكان الفلسطينيون في سبيل ذلك.

”وفي الصيف الماضي، تعرضت دولة إسرائيل لهجمات متواصلة، إذ أطلقت حماس أكثر من ٥٠٠ ٤ صاروخ على السكان المدنيين في المدن والبلدات الإسرائيلية. وما فتئ جنوب إسرائيل يتعرض للقصف منذ ١٥ عاما، حيث يعيش أطفاله باستمرار على وقع الهجمات العشوائية التي تشن انطلاقا من غزة. وقد شُرع في تنفيذ عملية ”الجرف الصامد“ كملاذ أخير لإعادة استتباب الأمن وضمان السلامة للمواطنين عقب اختطاف ثلاثة فتيان إسرائيليين وقتلهم على يد حماس، وما أعقب ذلك من وابل الصواريخ التي استهدفت السكان الإسرائيليين.

" وخلال تلك العملية، أبقت إسرائيل على المعابر إلى غزة مفتوحة رغم الهجمات الصاروخية المستمرة، بما فيها تلك التي استهدفت المعابر ذاتها. وعلى مدى تلك الأيام (من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٧ آب/أغسطس) دخل إلى غزة من إسرائيل ٥ ٧٧٩ شاحنة بضائع، و ٤,٥٨ ملايين لتر من وقود الديزل لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة، و ١,٧٣ مليون لتر من وقود الديزل للأونروا، و ٩,٨ ملايين لتر من وقود الديزل و ٤,٢٦ ملايين لتر من البنزين لتغطية احتياجات النقل. وطيلة مدة النزاع، ظل معبر إيريز مفتوحا للأغراض الطبية.

" ورغم التهديدات الخطيرة والمتواصلة التي تطال أمن إسرائيل، فهي تعمل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. وتعزز إسرائيل التعاون مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لتيسير تطوير البنية التحتية وتنمية الاقتصاد على نحو مستدام في غزة، بما يمكّن من تلبية احتياجات السكان المدنيين، القصيرة منها والطويلة الأجل على السواء.

"وفيما يلي بعض التدابير المكثّفة التي تتخذها إسرائيل لتيسير عملية إعادة إعمار غزة.

"تحسين المعابر الحدودية بين إسرائيل وغزة لتمكين ما يصل إلى ٨٠٠ حمولة شاحنة من مواد البناء وغيرها من البضائع من دخول قطاع غزة على أساس يومي. وكل يوم، تعبر إلى غزة من إسرائيل حوالي ٥٥٠ حمولة شاحنة من شتى أنواع البضائع، من المواد الغذائية حتى المركبات. كما خصصت إسرائيل ما يقرب من ١٠ ملايين دولار من أجل زيادة طاقة استيعاب المعابر لتبلغ ما يفوق أكثر من ١ ٠٠٠ شاحنة في اليوم.

"ومن المهم أن نلاحظ أنه في السنوات الخمس الماضية، سُمح بدخول جميع أنواع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها من البضائع إلى غزة من إسرائيل. وتقتصر المواد المحظورة على الأسلحة وقائمة قصيرة من المواد ذات الاستعمال المزدوج التي يمكن استغلالها في الأعمال الإرهابية.

"وقد يسرت إسرائيل عبور أكثر من ١,٢ مليون طن من المواد إلى غزة منذ نهاية نزاع الصيف الماضي مع حماس. ومن بين هذه المواد، وُجه أكثر من ٢٦٠ ٠٠٠ طن إلى آلية إعادة الإعمار، وما يفوق ٢٨١ ٠٠٠ طن إلى مشاريع المجتمع الدولي، وما يقرب من ٦٥٠ ٠٠٠ طن إلى إعادة تشييد الطرق.

”وتيسر إسرائيل مشاريع البناء في غزة، بما في ذلك المشاريع الإسكانية (إذ يتم أحيانا بناء أحياء سكنية بأكملها) والمدارس والعيادات ومشاريع البنية التحتية. وهذه المشاريع قد تطلقها أو تمولها المنظمات الدولية أو الدول الأجنبية أو السلطة الفلسطينية أو كيانات القطاع الخاص. ويشمل التقدم المحرز مؤخرا في هذه المشاريع وضع حجر الأساس للمرحلة الثالثة من بناء حي سكني في مدينة رفح يضم ٢٢٠ وحدة سكنية، علاوة على مشروع برج الظافر في مدينة غزة.

”ويوجد حاليا ٣٦٧ مشروعا من مشاريع البناء الجارية التي بدأتها المنظمات الدولية، وهي في شتى مراحل تنفيذها. وحتى ١٧ حزيران/يونيه، كان نحو ٦٣ في المائة من مشاريع آلية إعادة إعمار غزة قد أنجز أو قيد التنفيذ (حيث الأشغال قيد الإنجاز أو اعتمدت وهي في انتظار البدء). ونسبة أربعة وتسعين في المائة من المشاريع الدولية المنفذة خارج إطار آلية إعمار غزة قد أنجزت أو هي في قيد التنفيذ.

”وكل شهر، يدخل أكثر من ٠٠٠ ١٤ شخص إسرائيل من قطاع غزة. ويشمل هذا العدد الشهري آلاف رجال الأعمال الغزاويين، والحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، ومرافقي المرضى المحتاجين للرعاية الطبية المتوجهين للحصول على علاج طبي عاجل في إسرائيل أو علاج طبي غير عاجل في الضفة الغربية، وكثير غيرهم.

”وقد ضاعفت إسرائيل عدد ما تصدره من تصاريح الدخول من غزة للعاملين في قطاع الأعمال التجارية.

”وتيسر إسرائيل أيضا دخول العاملين في أنشطة الإعمار من الضفة الغربية إلى غزة، حيث أصدرت لهم ٠٠٠ ١ تصريح سفر منذ صيف عام ٢٠١٤. وبالمثل، تيسر إسرائيل أيضا دخول المهندسين وغيرهم من المهنيين المختصين إلى غزة للعمل في مشاريع المجتمع الدولي.

”وبالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار، تتخذ إسرائيل أيضا تدابير لتعزيز اقتصاد غزة وتحسين حياة سكانها.

”فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يسرت إسرائيل تصدير ما يقرب من ٦ ملايين طن من المنتجات الصناعية (ولا سيما المنسوجات والأثاث) والمنتجات الزراعية (بما في ذلك الأسماك) من غزة، عبر إسرائيل، وتسويقها في الضفة الغربية، وفي إسرائيل والخارج.

"وضاعفت إسرائيل حجم إمدادات المياه إلى غزة من ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين متر مكعب من المياه سنويا (٢,٦ بليون غالون من غالونات الولايات المتحدة). ويضاف هذا ١٢٥ ميغاواط من الكهرباء التي تمد بها إسرائيل قطاع غزة.

"وتشمل تدابير تحفيز الاقتصاد الأخرى ما يلي: تحديد منطقة الصيد قرب ساحل غزة لقوارب الفلسطينيين في حدود ١٠ كيلومترات (٦ أميال)؛ وإنشاء مصنع كوكا كولا، مع تجهيزه بالمعدات المطلوبة، في المنطقة الصناعية "كارني"؛ واستيراد محركات ومركبات مستعملة إلى قطاع غزة.

"وقد اتخذت إسرائيل هذه التدابير، وغيرها كثير، رغم ما تشكله من مخاطر أمنية كبرى. وفي السابق، كانت حماس (وهي منظمة إرهابية مصنَّفة دوليا) قد حولت وجهة كميات هائلة من مواد المعونة والبضائع المستوردة لاستخدامها في بنيتها التحتية الإرهابية. فعلى سبيل المثال، حولت حماس وجهة مواد بناء تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات إلى بناء الأنفاق عبر الحدود، التي استخدمت في الهجوم على إسرائيل خلال نزاع صيف عام ٢٠١٤. وتواصل حماس بذل جهودها الرامية إلى إعادة التسلّح، وتوسع نطاق ترسانتها من الصواريخ، وتشيد البنية التحتية التي تخطط لاستخدامها في هجومها المقبل على إسرائيل.

"ورغم أن إسرائيل تبذل أقصى الجهود الممكنة، فإن قوى خارج سيطرتها تعرقل جزءا من عملية الإعمار. والتأخير في إعادة الإعمار ينتج في معظمه عن أعمال حماس، التي تسيطر على غزة، وعن النزاع القائم بين هذه المنظمة الإرهابية وبين السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، ترفض حماس السماح للسلطة الفلسطينية بتحمل المسؤولية الأمنية والمدنية عن الجانب الفلسطيني من معابر غزة الحدودية مع إسرائيل ومصر. وعلاوة على ذلك، تواصل حماس الاستيلاء على مواد البناء لاستخدامها في البُنى التحتية الإرهابية. أما السلطة الفلسطينية، فهي ترغب، من جهتها، في إضعاف نظام حماس ويبدو أن هذا المسعى يؤثر على وتيرة إنجاز أعمال إعادة الإعمار ونطاقها.

"والسلطة الفلسطينية لا تعرقل إعادة بناء البُنى التحتية المادية في غزة فحسب، بل قد فشلت أيضا في إنشاء هياكل أساسية سياسية ذات مصداقية. ويمر طريق التوصل إلى تسوية سلمية عبر إعمال الحكم الرشيد والقيادة المستجيبة لإرادة الشعب. بيد أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، هو الآن في السنة الحادية عشرة من ولايته التي مدتها الأصلية خمس سنوات.

"وتشهد الخطوات المذكورة أعلاه التي خطتها دولة إسرائيل على التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للتراع. غير أن هذا الالتزام لم يقابل بالمثل. فمن جهة، اختارت حماس مرة تلو أخرى الاستثمار في الإرهاب، لا في السلام. ومن جهة أخرى، تتغاضى السلطة الفلسطينية عن مسؤوليتها إزاء الشعب الذي تدعي أنها تمثله، وتعجز عن إرساء قواعد الحكم الرشيد.

"وتكرر دولة إسرائيل تأكيد استعدادها للتوصل إلى اتفاق طبقا لمبادئ الحل القائم على وجود دولتين، وتقر بالدور الهام الذي تؤديه المجموعة الرباعية في هذا الشأن. وتدعو إسرائيل السلطة الفلسطينية إلى إعادة تأكيد التزامها بالتوصل إلى حل دائم وتسوية شاملة للتراع، من خلال المشاركة في تدابير بناء الثقة وإبرام اتفاقات ثنائية عوض اللجوء إلى إعلانات أحادية الجانب في مختلف المحافل المتعددة الجنسيات".

ثانيا - الملاحظات

٧ - لقد ركزت الجهود الدولية الرامية إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية على إمكانية وضع إطار لعودة الأطراف إلى مفاوضات مجدية. وباستثناء الاجتماع الذي عُقد بين كبار المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في عَمّان، في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٥، لم تعقد محادثات مباشرة ذات صلة بعملية السلام بين القيادتين.

٨ - وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، التي تلت مباشرة الحرب المدمرة في قطاع غزة، اتسمت الحالة على أرض الواقع بانخفاض نسبي في مستويات العنف، وتخفيف تدريجي للقيود المفروضة على التنقل، وتباطؤ في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومع ذلك، كانت هناك فترات ارتفعت فيها حدة التوتر والعنف في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وفي تموز/يوليه ٢٠١٥. وما زال الوضع في غزة متقلباً، والسبب في ذلك يرجع أساساً إلى سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحالات التأخير في إعادة الإعمار، وتدهور الأمن الداخلي، واستمرار القيود المفروضة على الحركة وتعمق الانقسام السياسي بين السلطات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

٩ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، لم يُعتمد مشروع قرار لمجلس الأمن يسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي وإنهاء الاحتلال بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

١٠ - وفي اليوم التالي، وقّع الرئيس عباس على صكوك الانضمام إلى ١٨ معاهدة دولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قبلتُ

١٦ صكا من صكوك الانضمام بعد التأكد من أن تلك الصكوك قد استوفت الشكل الواجب والسليم.

١١ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، بدأت إسرائيل، كرد انتقامي، حجب العائدات الضريبية التي حصّلتها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية في شهر كانون الأول/ديسمبر، بما يتعارض مع التزاماتها بموجب بروتوكول باريس الملحق باتفاقات أوسلو. وتم التوصل إلى اتفاق في ٢٧ آذار/مارس بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية نقلت إسرائيل بموجبه مبلغاً يزيد على ٤٧٠ مليون دولار في شكل إيرادات محتجزة.

١٢ - وفي ١٧ آذار/مارس، أجريت انتخابات عامة في إسرائيل. وقد ساورني قلق بالغ إزاء العديد من البيانات المتشددة التي أُدلي بها في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية. وأهبتُ بالحكومة الإسرائيلية المقبلة أن تجسد تأكيدات رئيس الوزراء نتنياهو، بعد إعادة انتخابه، بأن يلتزم بتسوية قائمة على حل الدولتين. وقد اجتمعت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على مستوى كبار المسؤولين في ٨ شباط/فبراير، في ميونيخ. وأعطت المجموعة الرباعية الأولوية لاستئناف المفاوضات على نحو عاجل وتعزيز انخراطها من أجل الإعداد لإحياء عملية السلام، بما في ذلك من خلال الاتصال المباشر والمنتظم بالدول العربية والترويج لمبادرة السلام العربية. كما دعت إلى التعجيل بخطى الإعمار في غزة. وفي تموز/يوليه، تعاون مبعوثو المجموعة الرباعية، في إطار ما يبذلونه من جهود نشطة للتوعية، تعاوناً بناءً مع مصر والأردن وجامعة الدول العربية.

١٣ - وقد أدى النزاع الذي اندلع في الصيف الماضي في غزة - إطلاق صواريخ من غزة على إسرائيل ثم العملية المسماة ”الجرف الصامد“ التي نفذتها قوات الدفاع الإسرائيلية - إلى مستويات من الخسائر في الأرواح والدمار لم يسبق لها مثيل في هذا النزاع. وإنني أعرب عن أسفي العميق لسقوط قتلى في صفوف المدنيين أثناء هذا التصعيد. وكانت حدة النزاع وما خلفة من دمار سببا في زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، ولا سيما التدهور الذي لوحظ في الأمن الغذائي والصحة البدنية والعقلية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والقيام بأنشطة اقتصادية لكسب الرزق.

١٤ - وعقب انتهاء الأعمال العدائية، بُذلت جهود لتعزيز وقف إطلاق النار الذي توسطت مصر في التوصل إليه في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبقيت معالجة الأوضاع المأساوية التي يعيشها السكان المدنيون في قطاع غزة أولى أولوياتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولتيسير جهود إعادة الإعمار، توسطت الأمم المتحدة في إبرام اتفاق بين إسرائيل وحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية لوضع إجراءات تمكن من دخول المواد ”ذات الاستخدام

المزدوج'' إلى غزة، ورصد استخدامها. وقد صممت آلية إعادة إعمار غزة لتكون بمثابة تدبير مؤقت يمكّن من دخول مواد البناء البالغة الأهمية بكميات كبيرة ولمجموعة كبيرة من الجهات صاحبة المصلحة في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. وما زال الهدف النهائي للأمم المتحدة في غزة يتمثل في إنهاء جميع حالات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى نحو يخفف من معاناة سكان غزة ويعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

١٥ - وقد سافرتُ إلى القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لحضور ''المؤتمر الدولي بشأن فلسطين: إعادة إعمار غزة'' الذي استضافته مصر ودعمته النرويج. وتم في تلك المناسبة حشد مبلغ قدره ٥,٤ بلايين دولار في شكل تبرعات أعلنها زهاء ٥٠ بلدا، منها مبلغ قدره ٣,٥ بليون دولار سيخصص لدعم غزة. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أفاد البنك الدولي بأنه لم يصرف من هذه التبرعات سوى نسبة قدرها ٢٧,٥ في المائة. وأحث مرة أخرى الجهات المانحة على الوفاء بالتعهدات التي قطعت في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومنذ بداية النزاع في غزة، أهبتُ بجميع المقاتلين إلى احترام حرمة أماكن عمل الأمم المتحدة. إلا أنه وقع عدد من الحوادث أثناء الأعمال القتالية تضرر بسببها موظفو الأمم المتحدة أو أماكن عملها أو عملياتها. وردا على ذلك، قمت بإنشاء مجلس للتحقيق الداخلي ليتولى استعراض ١٠ من هذه الحوادث ويحقق فيها. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أصدرت موجزا شاملا عن تقرير المجلس. وخلص المجلس إلى أن الحوادث السبع التي أصيبت فيها مباني الأمم المتحدة تعزى إلى إسرائيل.

١٦ - واستعرض المجلس أيضا ثلاث حوادث تتعلق بأسلحة عُثر عليها في مدارس الأونروا. وتبين للمجلس، في حالتين منها، أن جماعات مسلحة فلسطينية ربما تكون قد استخدمت مباني مدارس الأونروا لشن هجمات. وقدم المجلس أيضا عددا من التوصيات، منها ما يتعلق بسبل زيادة تحسين آليات التنسيق بين الأمم المتحدة وحكومة إسرائيل لضمان تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها. وإنني أسعى سعياً حثيثاً لتنفيذ هذه التوصيات.

١٧ - وقد قدمتُ دعماً تاماً للجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة لعام ٢٠١٤، التي ترأسها القاضية ماري ماك غوان ديفيس، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢١، وعملية التحقيق الواسعة التي تقوم بها في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي حدثت قبل العمليات العسكرية في غزة ما بين ١٣ حزيران/يونيه و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ وأثناء تلك العمليات وبعدها. وآمل في أن يمهد التقرير الطريق لتحقيق العدالة لجميع ضحايا القتال الذي دار في العام الماضي.

١٨ - ومما يثير الانزعاج أن معدل البطالة في غزة قد بلغ ٤٣ في المائة في نهاية عام ٢٠١٤. وإذا لم تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات السابقة في أقرب وقت، فإن الأوضاع في غزة المدمرة أصلاً ستتفاقم لا محالة، وستزداد مخاطر العنف والتطرف.

١٩ - وما زالت التداعيات الأمنية للضغوط المستمرة التي تمارس على مجتمع غزة ملموسة. ومما يبعث على القلق هو ازدياد التقارير التي تفيد بسعي عناصر متطرفة إلى الظفر بموطئ قدم أكبر في غزة في محاولة منها لاستغلال موجة السخط المحلية.

٢٠ - ويتعين دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، بقيادة الرئيس عباس، التي تلتزم التزاما كاملا بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكينها من تحمل مسؤولياتها المشروعة في غزة التي تشمل بوجه خاص المعابر مع إسرائيل ومصر. ويتعين تناول مسألتي الوحدة الفلسطينية والإدماج في الخدمة المدنية على سبيل الأولوية. والأمم المتحدة مستعدة لدعم رئيس فلسطين وحكومتها وجميع الفصائل في جهودهم الرامية إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تمشيا مع اتفاق الوحدة الفلسطينية المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢١ - وأرحب أيضاً بقرار مصر الذي اتخذ في أعقاب مشاورات مع الرئيس عباس والذي يقضي بتمديد فترة فتح معبر رفح في حزيران/يونيه. ومن الضروري وضع جدول زمني منتظم وقابل للتنبؤ لفتح معبر رفح أمام حركة الأشخاص، ولا سيما للحالات الإنسانية، حسبما يسمح به الوضع الأمني.

٢٢ - ومنذ إنشاء الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة، حصلت نحو ٠٠٠ ٩٠ أسرة في غزة على مواد لبناء المساكن التي لحقت بها أضرار جزئية. وفي هذا الصدد، أنشأت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، في ٢٢ حزيران/يونيه، ”فرع الآلية المعني بالإسكان“ الذي يتيح إمكانية الوصول المبسط إلى مواد البناء لإعادة بناء نحو ٠٠٠ ١٨ من المنازل المدمرة تدميراً تاماً أو شديداً، ولتشييد مساكن جديدة تماماً لتدارك النقص في المساكن خلال فترة ما قبل الحرب البالغ حوالي ٠٠٠ ٧٠ وحدة سكنية. وقد منحت التراخيص لما يقرب من ٧٠٠ ١ مستفيد واشترى نحو ٦٠٠ منهم المواد اللازمة للبناء. وهذه الخطوات هي خطوات إيجابية على الطريق الطويل نحو تلبية احتياجات إعادة إعمار غزة. وأود أن أقر بتعاون إسرائيل البنّاء مع آلية إعادة إعمار غزة وأن أشجعها على مواصلة هذا التعاون.

٢٣ - وهناك عدد من الإنجازات الهامة الأخرى التي تحققت منذ انتهاء الأعمال العدائية في آب/أغسطس ٢٠١٤. فعلى وجه الخصوص، غادر آخر الأشخاص المشردين داخليا مراكز الأمم المتحدة للإيواء الجماعي في غزة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومع ذلك، تظل عملية إعادة إعمار غزة عموماً عملية بطيئة تعتورها ثغرات تمويلية كثيرة. وفي ١٢ شباط/فبراير،

أطلقت الأمم المتحدة، في شراكة مع الحكومة الفلسطينية، خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥، التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لـ ١,٦ مليون فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية. وتطلب الخطة مبلغاً قدره ٧٠٥ ملايين دولار، ستخصص نسبة ٧٥ في المائة منه لقطاع غزة.

٢٤ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أول محاولة لكسر الحصار البحري على قطاع غزة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعترضت البحرية الإسرائيلية السفينة ''ماريان'' التي كانت جزءاً من ''أسطول الحرية لغزة'' في المياه الدولية. وإنني أكرر الدعوات التي وجهتها إلى حكومة إسرائيل لإنهاء جميع إجراءات الإغلاق، مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

٢٥ - واتخذت الحكومة الإسرائيلية عدة خطوات إيجابية في هذا الاتجاه، بما في ذلك رفع حظر الثماني سنوات على الصادرات من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية، وزيادة الحصص وتوسيع نطاق معايير خروج الفلسطينيين من غزة عن طريق معبر إيريز، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمعبر كيريم شالوم. ونتيجةً لهذه الخطوات، شهدنا زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يعبرون المعابر والسلع التي تمر عبرها. وإنني أشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة هذه السياسة.

٢٦ - وما زال يساورني القلق من حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير الواردة عن الاحتجاز التعسفي الذي تمارسه قوات الأمن الفلسطينية، والتقارير عن سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في غزة. وأدعو سلطات الأمر الواقع في غزة إلى أن تحجم عن مواصلة تنفيذ أحكام الإعدام. وأحث السلطة الفلسطينية أيضا على أن تنهض بمسؤولياتها وتحترم القوانين الدولية لحقوق الإنسان احتراما تاما.

٢٧ - وفي تموز/يوليه، أعلنت حكومة إسرائيل أن اثنين من مواطنيها دخلا إلى قطاع غزة كل من ناحيته، في حادثين منفصلين، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وإنني أكرر ندائي إلى جميع الجهات الفاعلة الفلسطينية المعنية في قطاع غزة أن تقدم معلومات عن مكان وجودهما المحتمل وحالتهما وأن تتخذ إجراءات فورية لتيسير عودتهما آمنين إلى ذويهما.

٢٨ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أعلنت السلطة الفلسطينية إجراء تعديل جزئي على الحكومة الحالية وتعيين خمسة وزراء جدد. وقد رفضت حماس هذا التعديل، بحجة أنه لا ينسجم مع الاتفاقات السابقة.

٢٩ - وتواصلت أعمال العنف أيضا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتعزى هذه الأعمال في جانب منها إلى العمليات الأمنية الإسرائيلية، وعنف اليهود المتطرفين واحتجاجات الفلسطينيين وهجماقم ضد الإسرائيليين والتوترات الدينية المرتبطة بالحرم الشريف/جبل الهيكل. وقد قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بـ ٤ ٢٣٦ من عمليات التفتيش والاعتقال التي أسفرت عن اعتقال ٥ ٦٣٨ فلسطينيا. وقُتل في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٧ مدنيا فلسطينيا وأصيب ٢ ٧٥٥ فلسطينيا بجروح. وقُتل سبعة مدنيين إسرائيليين وأحد أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، وجُرح ١١٢ من المدنيين الإسرائيليين و٦٠ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وواصلت السلطة الفلسطينية اعتقال المشتبه فيهم من المنتمين لحركة حماس في الضفة الغربية.

٣٠ - وبعد وقت قصير من بداية الفترة المشمولة بالتقرير، بدا وكأن الحكومة الإسرائيلية توقفت عن أعمال التخطيط لبناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وطرح العطاءات المتعلقة بذلك. بيد أن الحكومة انتهكت ما يسمى بتجميد أعمال التخطيط في تموز/يوليه بقرارها المضي قدما في بناء المئات من الوحدات و "إضفاء الصبغة القانونية" عليها. فجميع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي غير قانونية بموجب القانون الدولي.

٣١ - وبدأ مستوى عنف المستوطنين ينخفض منذ عام ٢٠١٤. ونتيجة لهجمات المستوطنين، قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلسطينيان وأُصيب ٨٦ فلسطينيا، من بينهم ٢٢ طفلا. وقتل الفلسطينيون أربعة مستوطنين إسرائيليين وأصابوا ٩٦ مستوطنا بجروح. وحدث أفظع مثال على عنف المستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ٣١ تموز/يوليه، عندما قُتل الطفل الرضيع الفلسطيني، علي الدوابشة، وأُصيب بعض أفراد أسرته بجروح بالغة أثناء الهجوم على منزلهم في الضفة الغربية. ثم قضى سعد الدوابشة، والد علي، متأثرا بجروحه في ٨ آب/أغسطس. وقد أدنتُ هذا العمل الإرهابي الحقير، مثلما أدانه كل من مجلس الأمن والقيادة الإسرائيلية. وأدى هذا الحادث إلى مظاهرات عنيفة أسفرت عن مصادمات بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقوات الدفاع الإسرائيلية، وهجمات فلسطينية على مدنيين إسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت صواريخ على إسرائيل من غزة شنت على إثرها غارات جوية إسرائيلية. وكما ذكرتُ في مرات عديدة، فإن قيام حماس وجماعات مسلحة أخرى في غزة بإطلاق الصواريخ عشوائيا على أهداف مدنية إسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

٣٢ - وتثير أعمال الهدم والطرد التي وقعت في المنطقة جيم من الضفة الغربية قلقا عميقا، وقد أدانها المجتمع الدولي. ويحتاج الفلسطينيون إلى وجود نظام عادل لإجراء أعمال التخطيط والتقسيم العمرانيين لكي لا يلجؤوا إلى تشييد مبان دون ترخيص مما يفضي إلى عمليات هدم بلا مبرر. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هُدم ٤٤١ مبنى، مما أدى إلى تشريد زهاء ٦٣٢ فلسطينيا، من بينهم ٣٤٤ طفلا. وأكرر الإعراب عن القلق إزاء مصير ٧٠٠٠ فلسطيني من البدو والرعاة في الضفة الغربية المحتلة، الذين يُحتمل أن يتعرضوا الترحيل القسري نظرا إلى أن إسرائيل عجلت بخطتها لنقل هذه العشائر إلى ثلاثة مواقع في المنطقة جيم. ومن شأن هذه الخطة التي قد تكون مرتبطة بالتوسع الاستيطاني في المنطقة هاء ١ وفي مناطق أخرى، أن تعرض للخطر تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وبالمثل، أكرر الإعراب عن قلقي العميق إزاء أوامر الهدم الإسرائيلية في سوسية. ويساورني القلق أيضا إزاء احتمال نقل البدو اللاجئين من أهالي أم الخير قسريا بعد أن تم في الآونة الأخيرة هدم خمسة منازل محاذية لمستوطنة إسرائيلية بالقرب من الخليل. فعمليات الهدم والترحيل القسري تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٣ - وتواصلت التوترات أيضا في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في أشهر الخريف من عام ٢٠١٤. وحالات تصعيد التوتر المرتبطة بمسألة الوصول إلى الأماكن المقدسة أسهمت بشكل كبير في الزيادة الحادة في أعمال العنف. وأعقبت إطلاق النار على متظاهر من أجل حقوق اليهود في الصلاة في الحرم الشريف/جبل الهيكل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر سلسلة من الهجمات في القدس الشرقية، بما في ذلك اندلاع مواجهات في الحرم الشريف. وفُرضت قيود على دخول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة في المدينة العتيقة، مما أدى إلى وقوع عدد من الصدامات بين المصلين وقوات الأمن الإسرائيلية. وعقد الملك عبد الله، ملك الأردن، ووزير خارجية الولايات المتحدة كيري اجتماعين منفصلين مع الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو بعمّان في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعلن كلا الجانبين التزامهما القاطع بالحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة.

٣٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغ عدد الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية إداريا ٣٧٠ فلسطينيا، مقابل ٤٧٧ محتجزا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير. وأكرر هنا الإعراب عن موقفي الذي سبق أن أعربت عنه مرارا بأن هؤلاء المحتجزين يجب إما أن توجه لهم تهم ويُقدموا للمحاكمة، وإما أن يُطلق سراحهم دون إبطاء. أما القرار الذي اتخذته الحكومة في ١٤ حزيران/يونيه وأقره فيما بعد الكنيست، والذي يبيح تغذية السجناء المضربين عن الطعام قسرا في ظروف معينة فهو قرار مخالف لأحكام الاتفاقيات الدولية.

٣٥ - وظل الفلسطينيون ماضين قدما في برنامج بناء دولتهم. وعلى الرغم من التوافق الدولي القوي في الآراء بأن السلطة الفلسطينية لديها القدرة على إدارة الدولة، فإن لجنة الاتصال المخصصة يساورها القلق بشكل أساسي إزاء توفر مقومات البقاء الاقتصادي لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وارتأت اللجنة أيضا أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة تحقق الاستقرار في وضع السلطة الفلسطينية المالي التي تعاني من عجز يناهز ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وإلى إعادة تحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. وارتئي أن من الضروري أن تبذل السلطة الفلسطينية جهودا نحو إجراء إصلاح هيكلي، بما في ذلك تحقيق الانضباط المالي، وكذلك تقديم مساعدة كافية ومضمونة إلى الحكومة الفلسطينية من الجهات المانحة، بهدف التحكم في العجز. وأفاد صندوق النقد الدولي في ٢٩ كانون الثاني/يناير، بأن النشاط الاقتصادي الفلسطيني انكمش في عام ٢٠١٤، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦.

٣٦ - وقد اتخذت إسرائيل عدة خطوات للتخفيف من القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية، بما في ذلك السماح بالدخول إلى إسرائيل دون ترخيص للرجال الفلسطينيين الذين يفوق عمرهم ٥٥ سنة والنساء بعد سن الخمسين. ونفذ المزيد من التدابير خلال شهر رمضان، على الرغم من أنه تم التراجع فيها فيما بعد بسبب تصاعد أعمال العنف. ومن النقاط الإيجابية أن عدد فلسطينيي الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل واصل الارتفاع في السنوات القليلة الماضية، وقد بلغ عددهم اليوم أعلى مستوياته منذ بداية عملية السلام في مطلع تسعينات القرن الماضي. وأشجع بقوة حكومة إسرائيل على مواصلة تنفيذ التدابير التي من شأنها أن تيسر النمو المستدام وإيجاد فرص العمل للاقتصاد الفلسطيني.

٣٧ - وعلى نحو ما ورد في تقريري الأخير، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم سياسي وارتفاع خطر اندلاع العنف بين إسرائيل والمقاومين الفلسطينيين. والمهم الآن هو أن يعمل المجتمع الدولي جنبا إلى جنب مع الأطراف على أرض الواقع وفي المنطقة لتهيئة الظروف للعودة إلى مفاوضات هادفة. وعلى وجه الخصوص، أحث إسرائيل على الكف عن أي نشاط استيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للتخفيف من حدة القيود المفروضة في الضفة الغربية وغزة. وأشجع أيضا بقوة جميع الفلسطينيين على السير في طريق نبذ العنف والاتجاه نحو الوحدة بما يتفق مع الالتزامات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية، وأدعوهم إلى أن يبذلوا جهودا لتحسين سيادة القانون واستتباب النظام ومكافحة التطرف والتحريض ضد إسرائيل،

وأن يواصلوا بناء مؤسسات قوية وديمقراطية؛ فهي عنصر لا غنى عنه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء.

٣٨ - وأود أن أعرب عن بالغ تقديري لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي عينته في ٥ شباط/فبراير ولسلفه، روبرت هـ. سيري، الذي أشكره على أدائه المتميز خلال ولايته التي دامت سبع سنوات. وأعرب عن امتناني أيضا لبيير كريهنبول على قيادته القديرة بصفته المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأشيد كذلك بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة، بل في بعض الأحيان خطرة، خدمة للأمم المتحدة. وفي أيار/مايو، قدم توني بلير استقالته من منصب ممثل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الذي كان يشغله. وأؤكد مجددا تقديري لقيادته لهذه المجموعة لفترة استمرت أكثر من ثماني سنوات.

٣٩ - وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، سأواصل العمل على ضمان بذل المنظمة الجهود الكفيلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيلية آمنة في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقا لخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.